

Distr.: General
30 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٧٥ (أ) من القائمة الأولية*

المخيطات وقانون البحار

المخيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

أعدت هذه الإضافة عملاً بالفقرة ١٧٩ من قرار الجمعية العامة ٧١/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يعرض في دورتها الخامسة والستين الآراء الواردة من الدول بشأن اللبنة الأساسية اللازمة للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية.

* A/65/50.



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - آراء الدول بشأن اللبنة الأساسية المحددة في التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات"
٤	ألف - آراء عامة
٤	باء - بناء القدرات
٦	جيم - تحسين المعرفة وطرق التحليل
٧	دال - تعزيز الربط الشبكي
٨	هاء - ضمان الاتصال الفعال
٩	ثالثاً - اللبنة الأساسية الأخرى المحددة من الدول
٩	ألف - هدف العملية المنتظمة ونطاقها وخصائصها
١١	باء - الترتيبات المؤسسية
١٧	جيم - الدعم المالي وأنواع الدعم الأخرى

أولاً - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير، في قرارها ٧١/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بالتقرير المتعلق بـ "تقييم التقييمات" والمقدم من فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ٣٠/٦٠، وأحاطت علماً بالتقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" المقدم عملاً بذلك القرار من الوكالتين الرائدتين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوسية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (A/64/88). وبموجب القرار نفسه، رحبت باجتماع الفريق العامل المخصص الجامع المكلف بالتوصية بمسار عمل للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية بناءً على نتائج الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفقاً للفقرة ١٥٧ من قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣. كما أيدت الجمعية العامة توصيات الفريق العامل المخصص الجامع بشأن إطار عمل للعملية المنتظمة، ودورها الأولى والسبيل للمضي قدماً والحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بطرائق تنفيذ العملية المنتظمة قبل موعد الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (انظر A/64/347، المرفق).

٢ - وفي اجتماعه الذي عقد في عام ٢٠٠٩، اقترح الفريق العامل المخصص الجامع إطار عمل للعملية المنتظمة يتكون، رهنأ بمواصلة الدول الأعضاء النظر فيه، مما يلي: (أ) الهدف العام للعملية المنتظمة (A/64/347، المرفق، الفقرات من ٧ إلى ٩)؛ (ب) ووصف لنطاق العملية (A/64/347، المرفق، الفقرات من ١٨ إلى ٢٠)؛ (ج) ومجموعة من المبادئ لتوجيه إنشائها وعملها (A/64/347، المرفق، الفقرة ٢١)؛ (د) وأفضل الممارسات المتعلقة بالسمات الرئيسية لتصميم العملية المنتظمة على النحو الذي حدده فريق الخبراء (A/64/88، المرفق، الجزء الثاني، الفقرتان ٤٦ و ٤٧) واقترح الفريق العامل المخصص أيضاً أن يشكل بناء القدرات والاطلاع على البيانات والمعلومات ونقل التكنولوجيا عناصر أساسية لإطار العمل.

٣ - ووفقاً لقرارها ٧١/٦٤، سيعقد اجتماع غير رسمي للفريق العامل المخصص الجامع في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وسيواصل النظر في طرائق تنفيذ العملية المنتظمة، بما فيها السمات الرئيسية والترتيبات المؤسسية والتمويل، ويقدم التوصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بشأن هذه الطرائق. وبالإضافة إلى ذلك، سيحدد الفريق العامل المخصص هدف ونطاق دورتها الأولى والأسئلة الرئيسية التي يتعين الإجابة عليها والجمهور المستهدف في المقام الأول ضماناً لأهمية التقييمات لصناع

القرار. كما سيواصل الفريق العامل النظر في اختصاصات صندوق التبرعات الاستئماني وصندوق الزمالات المشار إليهما في الفقرة ١٨٣ من القرار ٧١/٦٤ ويقدم التوصيات بشأنها.

٤ - وفي الفقرة ١٧٩ من القرار ٧١/٦٤، طلبت الجمعية العامة من الدول، كوسيلة لتيسير القرارات المتعلقة بالدورة الأولى للعملية المنتظمة، إلى أن تقدم إلى الأمين العام آراءها بشأن اللبنة الأساسية اللازمة لبناء العملية المنتظمة. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يعرض هذه الآراء عليها على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في سياق تقريره السنوي الذي سيقدمه عن المحيطات وقانون البحار. ودعت الأمانة العامة، بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جميع الدول إلى أن تقدم آراءها. واستجابةً لذلك، وردت مذكرات من ٩ دول^(١) ومن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويعرض هذا التقرير الذي سيتاح أيضاً لاجتماع الفريق العامل المخصص الجامع موجزاً عن المذكرات الواردة.

ثانياً - آراء الدول بشأن اللبنة الأساسية المحددة في التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات"

ألف - آراء عامة

٥ - عرض عدد من الدول آراءً عامة بشأن العملية المنتظمة. وأعرب كل من الأرجنتين والبرازيل عن تأييد التوصيات المقدمة من الفريق العامل المخصص الجامع في اجتماعه في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبينت الفلبين أنها توافق على اللبنة الأساسية التي حددها الفريق العامل المخصص.

٦ - وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن رأي مفاده أن نتائج التقرير بشأن "تقييم التقييمات"، بما فيها اللبنة الأساسية للعملية المنتظمة، هي نتائج سليمة وتوفر الأساس الصلب لإحراز التقدم، ولا سيما المبادئ وأفضل الممارسات المنصوص عليها في الفصل ٤ من التقرير.

باء - بناء القدرات

٧ - أكدت البرازيل الحاجة إلى بذل جهود إضافية لبناء القدرات الوطنية إذا ما تعين للعملية المنتظمة أن تؤدي دورها بنجاح. وأن المنهجيات المتبعة للتقييم والرصد البيئيين وتعزيز قدرة كل بلد ستكفل مدخلات أكثر اكتمالاً واتساقاً وتدعم إمكانية أن تنشأ

(١) الأرجنتين والبرازيل وسنغافورة والصين والفلبين وكندا وكوبا ومدغشقر والولايات المتحدة الأمريكية.

العملية المنتظمة شبكة للأشطة العلمية، الأمر الذي يشكل لبنة أساسية أخرى للعملية (انظر الفرع دال أدناه). وينبغي أن تجرى التقييمات العلمية على أساس قدرات البلدان وأن تراعي ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - وأكدت الأرجنتين أنه من الضروري أن تشارك الدول النامية في العملية المنتظمة على مستوى الهيكل المؤسسي وكل ما تضطلع به من أنشطة معاً عبر بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. كما أشارت الصين إلى أنه ينبغي الاضطلاع ببناء القدرات ذات الصلة مع إيلاء تركيز خاص على تعزيز قدرات البلدان النامية. وبينت مدغشقر أن لديها بعض الهياكل الأساسية البحثية مع أن القدرات التقنية والمادية لمؤسساتها القائمة تحتاج إلى تعزيز يمكنها من تحقيق نتائجها المتوقعة في الوقت المناسب. ولهذا، طالبت بأن تولى أقل البلدان نمواً معاملة خاصة، وأن يتاح لها الدعم المالي والتكنولوجي والمساعدة في بناء القدرات بما يمكنها من أداء دورها في العملية المنتظمة على أكمل وجه.

٩ - وأعربت كوبا عن رأي مفاده أن ما تقوم به من بحث مستدام في مجالي المحيطات والبحار وتقييمها لهما يحظى بتقدير دولي. وتمكنت كوبا بهذه الخبرة أن تسدي المشورة إلى الدول في المنطقة وأن تكون بمثابة مركز لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وفي الوقت ذاته، أشارت كوبا إلى أنه يجب أن تتوفر للبلدان النامية الموارد المالية اللازمة لإجراء التدريب (انظر أيضاً الفقرة ٥٩).

١٠ - واعتبر الاتحاد الأوروبي بناء القدرات عنصراً أساسياً لنجاح العملية المنتظمة على المدى البعيد. وينبغي أن تعزز عملية بناء القدرات الآليات المتعلقة بإدارة الموارد البحرية والقدرة على إجراء التقييمات. وسيفيد ذلك في إصلاح حالة تشتت المعلومات الناتجة عن تقييمات كثيرة مختلفة وموزعة بشكل غير متساو على الصعيد العالمي. إلا أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأنه ينبغي التمييز بين القدرة على التقييم والقدرة على الإدارة وتوضيح دور العملية المنتظمة فيما يتعلق بهذه القدرات.

١١ - واقترح الاتحاد الأوروبي وضع قائمة بالفرص والترتيبات الحالية لبناء القدرات اللازمة لإجراء التقييمات، بالإضافة إلى إجراء لاستعراض عام لأولويات بناء القدرات. وأعرب عن رأي مفاده ألا تتخذ العملية المنتظمة مبادرات مباشرة لبناء القدرات، بل تضطلع بالأحرى بمسؤولية تيسير مشاريع بناء القدرات وتحديدتها بواسطة العمليات والأدوات القائمة. وبالتالي، ينبغي تشجيع كل من مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي ومجتمع المانحين على التفاعل مع العملية المنتظمة فيما يتعلق ببناء القدرات.

١٢ - ومن وجهة نظر إقليمية ومحلية، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن المستفيدين أو المستفيدين النهائيين من نتائج العملية المنتظمة فيما يتعلق ببناء القدرات هم في المقام الأول البلدان التي اعتمدت على البيئات البحرية والساحلية لكسب عيشها أو لاعتبارها بمثابة قاعدة للموارد. وقد تطلب ذلك ملكية إقليمية ومحلية قوية للعملية المنتظمة بأكملها والمشاركة فيها. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد الأوروبي أن المحيطات تضطلع أيضاً بدور هام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فإذا افترض أن للعملية المنتظمة أثر على طريقة إدارة موارد المحيطات، سيكون من الضروري تطبيق الإجراءات الشفافة والعمل من أجل تحقيق ملكية إقليمية ومحلية قوية في العملية. ومن الضروري أن تشارك البلدان النامية وكذلك خبراءها في العملية لتأمين تغطية عالمية وملكية حقيقية. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أيضاً للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تصبح طرفاً في العملية برمتها مما يضمن ترجمة النتائج في نهاية المطاف إلى إجراءات في السياسة العامة تتخذ على المستوى الوطني. وينبغي إضفاء الطابع العالمي على العملية المنتظمة وألا يقتصر تركيزها على المناطق المؤهلة للاستفادة من مرفق البيئة العالمية. وينبغي الاستفادة من هياكل بناء القدرات الموجودة لدى وكالات الأمم المتحدة المعنية، مثل برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة البحرية الدولية وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك لدى كل منظمة من منظمات البحار الإقليمية، مثل لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

جيم - تحسين المعرفة وطرق التحليل

١٣ - أعربت الصين عن رأي مفاده أن تنطلق العملية المنتظمة من وجهة نظر علمية في تقييم القضايا العالمية وفوق الإقليمية المتعلقة بالبيئة البحرية التي تحظى باهتمام مشترك لدى جميع البلدان، وألا تتدخل في الشؤون البحرية المحددة للدول. وتعتقد الصين أنه ينبغي عدم اللجوء إلى الإيكولوجيا على أنها المعيار الوحيد المستخدم في تحديد مجال تقييم العملية المنتظمة. وينبغي لعملية تحديد عناصر التقييم أن تراعي النطاق الجغرافي للآليات الإقليمية الفعالة في الوقت الحالي.

١٤ - وأفادت كوبا بأنه مراعاةً لجميع الأسباب والعوامل الواردة في التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات"، يتعين توحيد تصاميم عمليات التقييمات وأهدافها تحقيقاً لأغراض المقارنة.

١٥ - واقترح الاتحاد الأوروبي، كخطوة أولى في العملية المنتظمة، وضع جرد للمعلومات التي تقدم أكبر قدر من القيمة المضافة لدعم وضع سياسة قائمة على العلوم على المستويات

المحلية والإقليمية والدولية. وسيعيد إقامة اتصال مزدوج مجدٍ بين صناعات السياسات والخبراء العلميين أمراً حيوياً لضمان تقديم المعارف العلمية الصحيحة لملء الثغرات المتصلة بالسياسة العامة. وينبغي ألا يقتصر تحديد الأولويات المتعلقة بسد الثغرات الإعلامية على أساس تحليل يفتقر حالياً إلى المعلومات من منظور علمي، إنما كذلك من منظور الثغرات التي يتصورها واضعو السياسات.

١٦ - وأعرب الاتحاد الأوروبي عن رأي يفيد بوضع استراتيجيات تحليل الموارد البحرية وتقييمها بالتشاور مع جميع الهيئات المعنية التي تضمنت أنشطتها استعراضات وتقييمات لحالة البيئة البحرية وتحديد للمشاكل، وتقييم العمليات والمنهجيات ذات الصلة بإجراءات الإدارة المتخذة لحماية البيئة البحرية.

دال - تعزيز الربط الشبكي

١٧ - اقترحت كندا تآزر العملية المنتظمة مع العمليات القائمة، مثل المنهاج الحكومي الدولي المقترح للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإدماجها إدماجاً تاماً بالأعمال الحالية للتقييم البحري، بما فيها الأعمال القطاعية (مثل مصائد الأسماك، السياحة) أو المواضيعية (مثل الشعب المرجانية، الحطام البحري).

١٨ - ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن تعزيز الربط الشبكي بين العملية المنتظمة والأنشطة الحالية الأخرى، مثل تقييمات منظمات البحار الإقليمية، من شأنه أن يمنع الازدواجية غير اللازمة في الجهود. ولتيسير هذا الربط الشبكي، ينبغي مواصلة تقييم الترتيبات المؤسسية للعملية المنتظمة ونطاقها وولايتها من أجل توضيح علاقاتها مع عمليات أخرى مثل تلك التي تنفذ ضمن إطار فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية والمنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١٩ - وشدد الاتحاد الأوروبي على الربط بالمؤسسات التي لديها خبرات اجتماعية - اقتصادية. وأنه لا بد من أن تدرج بشكل أوفى الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية للظروف المعيشية والأعمال التجارية، بما فيها الصناعة، في العملية المنتظمة. وأشار إلى أن المعلومات العلمية الصرفة تكون محدودة الاستخدام لوضعي السياسات إن لم ترتبط بخيارات السياسة العامة. وبما أن الخبرات الاقتصادية - الاجتماعية نادرة، ينبغي أن تشكل ترتيبات الاتصال مع المنظمات والهيئات المؤهلة بالكفاءات الضرورية، مثل البنك الدولي والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومصارف التنمية الإقليمية صلب أعمال العملية المنتظمة.

٢٠ - وأشار أيضاً الاتحاد الأوروبي إلى التوجيه 2008/56/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس (التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية)، مقترحاً اعتباره عملية الاتحاد الأوروبي المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها بالاعتماد على آليات التنسيق داخل المناطق البحرية.

٢١ - وأشارت سنغافورة إلى صلات العمل القوية التي تربطها بمؤسسات إقليمية مثل الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا. واقتبست خطة سنغافورة المتكاملة للإدارة الساحلية الحضرية من عملية الإدارة الساحلية المتكامل للشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، التي اعتبرت بمثابة معيار لإدارة البيئة الساحلية والبحرية في منطقة جنوب شرق آسيا، وتضمنت إطار عمل لتنفيذ آليات التقييم والرصد المتكاملة على أكمل وجه.

هاء - ضمان الاتصال الفعال

٢٢ - أكد الاتحاد الأوروبي على أن وضع استراتيجيات فعالة للاتصال والتعليم والتوعية العامة في العملية المنتظمة هو أمر ضروري لتحفيز الأشخاص وإشراكهم في عملية حفظ التنوع البيولوجي البحري ولاستخدام الموارد الطبيعية البحرية بطريقة مستدامة. وأشار إلى أن الخبرات في الاتصال تتاح بالفعل عن طريق الشبكات المهنية التي تتشاطر الخبرات وتبادلها بين القطاعات. كما أشار إلى أنه من الضروري جمع معلومات أساسية تتصل بالبيئة البحرية وإدارتها وتعميمها على نطاق واسع على الجهات صاحبة المصلحة تحقياً لأهداف الإدارة التكيفية. ويمكن أن يشمل وضع وتنفيذ استراتيجية الاتصال نظاماً شبكية لتبادل البيانات تخصص لمختلف أجزاء العملية المنتظمة. ويمكن إنجاز ذلك عبر تحديد المعلومات بواسطة نظم المعلومات الجغرافية وإنشاء مواقع شبكية يمكن من خلالها تحديث البيانات وتبادلها باستمرار. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً أن تشمل استراتيجية الاتصال بصورة استباقية الربط الشبكي على نطاق منطقة معينة بجميع المؤسسات والبرامج المعنية بتحسين عملية تبادل المعلومات (انظر أيضاً الفرع دال الوارد أعلاه).

ثالثاً - اللبنة الأساسية الأخرى المحددة من الدول

ألف - هدف العملية المنتظمة ونطاقها وخصائصها

٢٣ - بينت الأرجنتين أن الهدف من العملية المنتظمة هو المساهمة بمعلومات موثوقة لدعم عمليات صنع القرار في الهيئات الوطنية والإقليمية وفي الكيانات الأخرى المختصة بواسطة التقييمات ذات الصلة والموثوقة. ولم يكن الغرض من العملية المنتظمة هو تعديل أو توسيع نطاق صلاحيات الكيانات الإقليمية أو العالمية المشمولة أصلاً في نطاق ولاياتها.

٢٤ - وأشارت البرازيل إلى أن الأهمية والشريعة والمصدقية هي الخصائص الضرورية لعملية التقييم وأنه من المفترض أن تعتبر نتائجها موثوقة. وينبغي أن تنبثق الشريعة على وجه التحديد عن العملية المنتظمة التي تعد شاملة.

٢٥ - وأعربت كندا عن دعمها لعملية منتظمة تكون متوازنة وموثوقة ومؤيدة لإدارة تكميلية. كما ينبغي للعملية أن تكون آلية شفافة وشاملة تقدم تحليلات علمية سليمة ومتكاملة مع روابط فعالة بعملية صنع القرار من جانب السلطات المختصة والجهات المعنية صاحبة المصلحة وأن تعكس البيئة العالمية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمحيطات بهدف دعم عملية وضع السياسات في المستقبل. وينبغي أن تكون العملية المنتظمة على النحو التالي: تمثيلية وشاملة من حيث التمثيل الإقليمي؛ ومحددة جيداً وقائمة على تحليلات علمية سليمة ومتكاملة وكذلك على عناصر السلوك المتفق عليها؛ وملتزمة بالتحقيق والتوعية.

٢٦ - ولاحظت الصين أن الهدف من إعداد تقييم عالمي للبيئة البحرية هو توفير الخدمات التقنية والدعم التقني لعملية صنع القرار وعدم فرض قيود على بدائل عملية صنع القرار. وأكدت أنه ينبغي للعملية المنتظمة، العاملة ضمن إطار الأمم المتحدة، أن تراعي بدقة مبادئ الأمم المتحدة ونظمها وإجراءاتها أثناء الاضطلاع بأعمال التقييم. كما بينت أنه ينبغي أن تتفق أنشطة العملية المنتظمة وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن تحترم سيادة الدول الساحلية وحقوقها السيادية وولايتها القضائية. وينبغي للتقييمات في المناطق البحرية موضع نزاع على السيادة والحقوق السيادية والولاية القضائية أن تحترم احتراماً تاماً آراء الدول المعنية دون إطلاق أي حكم بشأن النزاع والسعي إلى التأثير على مواقف الأطراف المعنية.

٢٧ - وأكد الاتحاد الأوروبي أن العملية المنتظمة هي عمل ضخم قامت به جميع الدول وينبغي عدم تناوله كمشروع أو برنامج أو مشكلة تمويل قصيرة الأجل. وذكر أن الدول لديها ملكية قوية في العملية المنتظمة وأنها المالكة لها. كما أنها المتلقية النهائية لنواتجها وستنفذ

التوجيهات الصادرة عنها. وأن الدول تتحكم أيضاً بالطريقة التي تواجه فيها الأمم المتحدة التحدي الرئيسي الذي تشكله العملية المنتظمة وهي التي تقرر تلك الطريقة.

٢٨ - وأشار الاتحاد الأوروبي كذلك إلى أن إقامة صلة فنية بين العلم والسياسة بشأن المسائل البحرية هو عنصر رئيسي. ويكفل الطابع الحكومي الدولي القبول بنتائج العملية المنتظمة على نطاق أوسع باعتبارها الأساس لعملية صنع القرار. ومن المهم للغاية أن تولد العملية المنتظمة نواتج تحظى بالتأييد على المستوى الحكومي الدولي، ومن كل دولة مشاركة.

٢٩ - وقال الاتحاد الأوروبي إنه على الرغم من أن العملية المنتظمة ستحدد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاستعراض من جانب وكالات الأمم المتحدة وغيرها، فإن غرضها لا يكمن في كفاءة تمويل هذه التقييمات. (انظر أيضاً الفقرة ٦٠).

٣٠ - وأشارت مدغشقر إلى أنه بالنظر إلى وجود شريحة من السكان تعتمد اعتماداً كلياً على البيئة البحرية لكسب رزقها، ينبغي إيلاء آراء الرابطة المجتمعية العاملة على رصد حالة المحيطات القدر ذاته من الاعتبار الذي يولى إلى رابطة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣١ - ولاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن رؤية العملية المنتظمة، وتحديدًا، الجهود المنهجية التي تبذل لتقديم تقييم منظم لحالة المحيطات، ستتيح بشكل أفضل إمكانية التخطيط وصنع القرار على جميع مستويات إدارة موارد المحيطات والسواحل. وأعربت عن الرأي القائل بأن التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" يحدد نطاقاً ربما يكون في غاية المبالغة والطموح لمعظم التقييمات. وعلى الرغم من أن أحدنا قد يرغب في أن تتناول جميع التقييمات "الأسباب والآثار"، فإنه من المهم النظر في جدوى الأهداف الإطارية.

٣٢ - وأشارت الولايات المتحدة إلى أن انتقاء دراسات لحالات فردية قطاعية مقترحة في التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" قد يكون أمراً مثيراً للجدل. وسيكون من المهم تفادي التحيز أو تصور التحيز أثناء انتقاء دراسات مناسبة لحالات فردية. ولهذا، من المحتمل أن تنظر العملية المنتظمة في وضع معايير موحدة لانتقاء دراسات الحالات الإفرادية.

٣٣ - وشددت الولايات المتحدة على أهمية توفر وصف أوضح للعملية من أجل تحديد وانتقاء الجهات صاحبة المصلحة التي ستشارك في التقييم. وهذا الأمر حاسم الأهمية بالنظر إلى التنوع الكبير للمعارف والاستفادة من العلوم في أوساط مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٣٤ - وأشار إلى أن التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" قد يؤدي إلى الارتباك، واقترح عوضاً عنه اتخاذ إجراء محدد بوضوح لتقديم بيان متفق عليه بشأن البيانات أو التحليلات أو التفسيرات المتناقضة التي دعمت الاستنتاج البديل.

باء - الترتيبات المؤسسية

٣٥ - علق عدد من الدول على الترتيبات المؤسسية للعملية المنتظمة.

٣٦ - وتعتقد الأرجنتين أنه من الضروري ضمان المشاركة الحكومية التامة الملائمة في عملية صنع القرار وفي رصد العملية المنتظمة وتعيين الخبراء. وأفادت الصين بأنه ينبغي للعملية المنتظمة أن تحقق استفادة كاملة من الآليات الحالية لتجنب الازدواجية في العمل وتفادي هدر الموارد.

العلاقة مع الأمم المتحدة وعمليات أخرى

٣٧ - أعربت كل من الأرجنتين والبرازيل عن رأي مفاده أن العملية المنتظمة أصبحت مسألة أمام الجمعية منذ أن قررت إنشاءها تحت إشراف الأمم المتحدة. وذكرت البرازيل أنه ينبغي بالتالي للجمعية العامة أن تنظر في الهدف والنطاق والاستنتاجات، وأن تعد تقييمات دورية للعملية المنتظمة ونواتجها. وأشارت البرازيل إلى أنه لما كان من الصعب أن تعد الجمعية العامة مباشرة دراسة متعمقة، فقد يكون أي وضع مؤسسي مماثل لذلك المتعلق بالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مجدياً. ويمكن الربط بين الجمعية العامة والعملية المنتظمة باستخدام الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة الذي عقد عملاً بالقرار ١١١/٦٣ نموذجاً لذلك. فمن شأن هذا الفريق العامل المخصص الجامع أن يستعرض النواتج النهائية لدورة التقييم ("تقرير التقييم")؛ وبناء على هذا الاستعراض، سيضع مشروع توصيات السياسة العامة تنظر فيه الجمعية العامة. كما سيقدم هذا الفريق المخصص تقارير مؤقتة أو مرحلية عن أعمال العملية المنتظمة، وسيكلف أيضاً باستعراض المسائل الإدارية المتعلقة بتنظيم أعمال العملية. ومن شأن هذا الفريق أن يؤدي دوراً مماثلاً لذلك الذي يؤديه الاجتماع العام للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، حتى وإن كان له طابع التوصية التي ترفع إلى الجمعية العامة.

٣٨ - واعتبرت كندا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعقد اجتماعات مخصصة كخيار مؤقت للدورة الأولى للعملية المنتظمة، على أن يلي ذلك استعراض للفعالية. وأيدت تلك الاجتماعات على أساس نموذج الفريق العامل المخصص الجامع. وأشارت كندا إلى أنه في الوقت الذي ما زالت فيه الدول تتحكم بالنتائج، فإن هذه الاجتماعات المخصصة ستهيء منتدى للمناقشات المركزة التي ستلي احتياجات وأهداف العملية المنتظمة، بمشاركة خبراء ملامين، وإحالة تقارير مباشرة إلى الجمعية العامة لتنظر فيها دون وسيط. فعدم وجود وسيط يمكن أن يزيد من تأثير ووضوح العملية في حد ذاتها ونواتجها. وإقامة منتدى مخصص من شأنه أن يساعد أيضاً في مواكبة المسائل التي تتناولها العملية المنتظمة وما تحرزه من تقدم.

٣٩ - وأعربت الصين عن تفضيلها لتسخير عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار للمساعدة في العمل الذي تضطلع به الجمعية العامة أثناء النظر في العملية المنتظمة.

٤٠ - وذكر الاتحاد الأوروبي أنه ضماناً للملكية في العملية المنتظمة ولذاكرتها المؤسسية، ينبغي الاضطلاع بالعمل ضمن إطار منظمات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية ذات الصلة. وأعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، امتثالاً منها لالتزام طويل الأجل، أن تتصرف تصرفاً فعالاً ومتسقاً، وأن تستخدم الهياكل القائمة لمساعدة دولها الأعضاء في بلوغ الأهداف المحددة للعملية المنتظمة. وينبغي توزيع المسؤوليات فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وعقد التزام رفيع المستوى خاضع للجزاءات بالعملية المنتظمة في الأمم المتحدة ككل. وينبغي إجراء تقييم لأي وكالة تستطيع الاضطلاع بمهمة تيسير الاتساق والالتزام المذكورين داخل منظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٥٦). وفي هذا الصدد، اقترحت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية. كما أشار إلى أنه لضمان تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد وتجنب الازدواجية في الجهود، من الضروري أن يوضح بالتفصيل الترابط القائم بين الولايات وعمليات صنع القرار والترتيبات المؤسسية للعملية المنتظمة وغيرها من الصكوك ذات الصلة، مثل المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية ومرفق البيئة العالمية. وقد حظي هذا الأمر بأهمية خاصة لأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيشارك في العديد من الصكوك الجديدة أو الحالية.

هيئة الإدارة والاستعراض

٤١ - أشارت البرازيل، فيما يتعلق بإدارة العملية المنتظمة، إلى أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يعتمد على مكتب وأفرقة عاملة مواضيعية وعلى أمانة وأفرقة دعم تقني تابعة للأفرقة العاملة، بالإضافة إلى جلسات عامة مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء. وذكرت البرازيل أنه في حال تقرر الاحتفاظ بهذا النموذج، ستعين الجمعية العامة أعضاء مكتب العملية المنتظمة. وسيُنتخب رئيس العملية المنتظمة الذي سيرأس أيضاً المكتب. وسيعمل المكتب بوصفه الهيئة الإدارية للعملية المنتظمة. وسيقدم أعضاؤه الإرشاد ويتولون قيادة فريق الخبراء نحو إعداد تقرير تقييم العملية المنتظمة. وستتواءم ولايتهم مع أي فترة دورة تقييمية. وينبغي أن تشمل العضوية خبراء في الاختصاصات ذات الصلة بتقييم حالة البيئة البحرية، بمن فيهم الاختصاصات الاجتماعية - الاقتصادية. ومن الضروري أن تمثل

جميع المناطق في مكتب العملية المنتظمة. وسيكلف فريقا العمل على التوالي بإعداد تقارير التقييم ("فريق العامل المعني بالتقييم") وبتحديد الاستراتيجيات وبرامج بناء القدرات ("الفريق العامل المعني بالقدرات"). ومثلما هي الحالة مع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ينبغي أن تعتمد تقارير التقييم على أفضل العلوم المتاحة. كما ينبغي الاعتماد على شبكة المساهمين العلميين الطوعيين.

٤٢ - وأعربت كندا عن تفضيلها لمزيج من الممثلين عن الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية في هيئة الإدارة والاستعراض، وللدور الذي ينبغي له أن ينسق استعراض الأقران للتقييمات مع أي استعراض للسياسات تجريه الدول عبر مفاوضات بين الدول. فأى مزيج تمثيلي يكفل تلبية العملية المنتظمة لاحتياجات السلطات المختصة فيما يتعلق بالسياسة العامة وعملية صنع القرار بينما يضمن استمرار المشاركة والحوار بين صناع القرار والخبراء. وأشارت كندا إلى أنه ينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تشارك مشاركة تامة في العملية؛ وأشارت بمزيد من التحديد إلى الحاجة إلى استمرار المشاركة والإقرار من جانب الحكومات المسؤولة عن أية إجراءات لاحقة وعن آثار تلك الإجراءات. ولاحظت كندا أن الطرائق تحتاج إلى تطوير فيما يتصل بدور الدول، مع أنها تكفل في الوقت ذاته مشاركة آخرين بطريقة متوازنة في هيئة الإدارة والاستعراض. ونوهت بالحاجة إلى إسهامات رئيسية هامة من الدول مع أعضاء آخرين لديهم مجموعة من المزايا والقيود المحددة.

٤٣ - وفيما يتعلق بتمثيل الدولة، شجعت كندا إنشاء مجموعة فرعية صغيرة ممثلة للدول الأعضاء على عضوية تقوم على التناوب. وفي هذا الصدد، أعربت عن تأييد توصية واردة في التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" بشأن عضوية تتراوح بين ١٨ و ٣٦ دولة تعين بالطريقة ذاتها التي يعين فيها أعضاء الفريق التوجيهي المخصص عملاً بالفقرة ٩٢ من القرار ٣٠/٦٠. واعتقدت كندا أن إنشاء عضوية صغيرة من شأنه أن ييسر التفاعل مع الأعضاء وفيما بينهم، واتخاذ قرارات تنفيذية فعالة وتحقيق مشاركات تامة لأعضائها وتخفيض التكاليف. وأشارت إلى أن أي هيئة مفتوحة العضوية ستكون عبئاً على الأهداف الإدارية، ولن تستجيب بالضرورة لأنواع القرارات التي سيلزم اتخاذها، مثل انتقاء الخبراء وتحديد أهداف التقييمات الفردية.

٤٤ - وبالإشارة إلى أن أعمال العملية المنتظمة تنطرق إلى عمل عدد كبير من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات العالمية، فقد ذكرت كندا أنه من المستحسن للغاية أن ترتبط هذه الوكالات رسمياً بأعمال العملية المنتظمة من أجل: ضمان

إقامة صلات ربط سليمة مع هذه الهيئات وفيما بينها؛ والمساعدة على الحد من التداخل بين عملها وأعمال العملية المنتظمة؛ والعمل على ضمان انخراطها التام في العملية المنتظمة. ومع ذلك، فقد ذكرت أيضاً أن هيئة الإدارة والاستعراض ينبغي أن تتكون بصورة رئيسية من الدول، وأن يكون التمثيل فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة متوازناً.

٤٥ - وأشارت كندا إلى أنه من الضروري وضع طرائق فيما يتعلق بعملية صنع القرار، بما في ذلك الاحتفاظ بعملية صنع القرار للدول في الحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى توافق في الرأي. فإذا تعين على هيئة الإدارة والاستعراض أن تطلب إلى أية لجنة تنفيذية أصغر أن تؤدي مهاماً إدارية روتينية، سيكون من الضروري أيضاً أن تضع الطرائق لتحقيق هذا الغرض.

٤٦ - وأكدت الصين أنه ينبغي الاضطلاع بالدور الرئيسي للتوجيه وصنع القرار في هيئة الإدارة والاستعراض للعملية المنتظمة من خلال مشاركة الدول الأعضاء مع ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والأشخاص أصحاب الخبرات ذات الصلة الذين يسدون المشورة ويشاركون في المناقشات.

٤٧ - وأكد الاتحاد الأوروبي على أن يكون لدى هيئة الإدارة والاستعراض تركيبة مفتوحة من الدول وولاية للتفاوض وأن تعتمد النواتج التي نشأت عن العملية المنتظمة بما يتفق مع الطابع الحكومي الدولي للعملية المنتظمة. وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تشارك بصفتها مراقبة بطريقة شفافة وقائمة على المشاركة. كما أكدت الرغبة الشديدة التي أبدتها الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات العاملة بأن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأعمال العملية المنتظمة لضمان إقامة صلات سليمة بتلك الهيئات والاعتماد على الهياكل القائمة و/أو المعلومات المتاحة. كما أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن لدى الأعضاء نظرة أشمل عن إدارة الشؤون البحرية، بما في ذلك الرصد والتقييم. ومن الضروري أن يكون لدى الممثلون أيضاً معارف جيدة عن مختلف برامج إدارة الموارد البحرية وحفظها، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بينما يتمتع الخبراء بالمهارات المناسبة.

٤٨ - وأعربت مدغشقر عن تأييدها لتعيين ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية في هيئة الإدارة والاستعراض. واقترحت أيضاً إضافة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى الهيئات السبع التي ستشارك في العملية المنتظمة.

فريق الخبراء ومجموعة أخرى من الخبراء

٤٩ - أكدت الأرجنتين، فيما يتعلق بالخبراء، أنه ينبغي ضمان التمثيل الإقليمي العادل ومشاركة خبراء من بلدان نامية.

٥٠ - وأعربت كندا عن تأييدها لإنشاء فريق يتكون من ٢٠ خبيراً تقريباً. ويكفل هذا الفريق توجيه اهتمام مركز إلى احتياجات العملية المنتظمة وأهدافها، ذلك لأنه من الضروري تكريس قسط هام من الوقت لأعمال العملية. وثمة حاجة إلى دقة تحديد الطرائق والمعايير اللازمة لتسمية الخبراء وانتقائهم، وولايتهم وإمكانية استعراضها، ضماناً لاستمرارية الخبرات ومرونتها. فالمرونة تكفل توفير نمط من الخبرة ملائم لتحقيق غرض محدد.

٥١ - وأعربت كندا أيضاً عن تأييدها لإنشاء هيئة الإدارة والاستعراض لمجموعة أخرى من الخبراء (انظر الفقرات من ٤٢ إلى ٤٥) وتُستكمل هذه المجموعة كلما ما لزم الأمر بتعيينات على أساس كل حالة على حدة لمرشحين تقدمهم الحكومات والمنظمات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة. وسيوفر هذا الأمر المزيد من المرونة عند إطلاق عملية جديدة تكفل توفر الخبرات المناسبة لتلبية احتياجات محددة يتطلبها تقييم معين. وأشارت إلى أن توفر كلا الخيارين من شأنه أن يجد من احتمال عدم الحصول على أنواع الخبرات اللازمة لتحقيق هدف محدد.

٥٢ - وذكر الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي، على سبيل المثال لا الحصر، توظيف أنشطة وخبرات فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية عوضاً عن إنشاء فريق جديد تماماً من الخبراء للعملية المنتظمة.

الأمانة

٥٣ - فيما يتعلق بخدمات الأمانة للعملية المنتظمة، أكدت الأرجنتين ارتياحها لتوصية الفريق العامل المخصص الجامع التي أقرتها الجمعية العامة والتي تقترح اعتبار شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار الهيئة المناسبة. وفي حين سلمت بالعمل القيم الذي تضطلع به اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ ولاية توجت بتقديم التقرير المتعلق بـ "تقييم التقييمات" إلى الفريق العامل المخصص الجامع، فقد اعتقدت أن الجمعية العامة مسؤولة من الآن فصاعداً عن متابعة العملية المنتظمة. وعليه، فإن توفير الشعبة لخدمات الأمانة سيمكن العملية المنتظمة من الارتباط ارتباطاً كافياً بعمل الهيئة التي أنشأتها.

٥٤ - ووافقت البرازيل على التقرير المتعلق بنتائج "تقييم التقييمات" الذي يفيد بأن تُستوعب العملية المنتظمة ضمن هيكل الأمم المتحدة في هيئة أو هيئات لديها الخبرة في إدارة أية عملية علمية، وصلات الربط الملائمة بأوساط الخبراء والجهات صاحبة المصلحة المعنية، واختصاص الدخول في اتفاقات مع الشركاء المحتملين والمؤسسات المتعاونة. وبينت أن الأمر سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة لو تمكنت الأمانة المقبلة من الاعتماد على المرافق والخدمات الحالية والاستفادة من الصفة الدائمة والمستمرة لأي هيئة أو هيئات منشأة. وعليه تفضل البرازيل، وفقاً لتوصية الفريق العامل المخصص الجامع، أن توفر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار خدمات الأمانة للعملية المنتظمة مقترنة بدعم من وكالات وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أكدت الحاجة إلى تعزيز قدرة الشعبة إذا ما أريد تنفيذ هذا الخيار.

٥٥ - وشجعت كندا إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات يكون مقرها في إحدى المنظمات الحكومية الدولية التي لديها الخبرة في إدارة العمليات العلمية. وبما أنه يمكن التوقع بأن تتناول العملية المنتظمة عمل عدد من المنظمات الحكومية الدولية، فإن إنشاء أمانة مشتركة بين الوكالات يكون مقرها في إحدى المنظمات الحكومية الدولية سيساعد في التنسيق والتآزر وفي اكتساب دعم مؤسسي أوسع وإحساس بامتلاك زمام الأمور من جانب الهيئات الحكومية الدولية الأخرى المرتبطة بالعملية المنتظمة. وستعمل أيضاً أي أمانة مشتركة بين الوكالات على كفاءة تفادي حدوث حالات تداخل بين الوكالات أو إدارتها لإزالة أي التباس حول أدوارها و/أو ولاياتها.

٥٦ - وأكد الاتحاد الأوروبي أن نجاح العملية المنتظمة في المستقبل يتوقف على الطابع الفني لأمانتها. بيد أنه يعتقد أن الترتيبات التنفيذية والمؤسسية للعملية المنتظمة تحتاج في المقام الأول إلى المناقشة والتوضيح قبل اتخاذ قرارات بشأن تنظيم أعمال الأمانة (انظر أيضاً الفقرة ٤٠).

مراكز التنسيق

٥٧ - أعربت كندا عن تأييدها للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بـ "تقييم التقييمات" ومفادها أن تحدد الحكومات والمنظمات المعنية مراكز تنسيق للعملية المنتظمة وأن تزودها بالمركز والموارد الكافية للتفاعل بصورة مجدية معها، ومع العناصر ذات الصلة في منظماتها ومنظمات أخرى موجودة في منطقتها.

جيم - الدعم المالي وأنواع الدعم الأخرى

٥٨ - أدركت كندا أن العملية المنتظمة تتطلب دعماً متواصلًا، واعتبرت أنه من الضروري تقديم هذا الدعم على أساس طوعي للدورة الأولى، مع إعادة النظر في المسألة عند استعراض نتائج الدورة الأولى للتقييم. ومن الضروري أن تتخذ الحكومات القرار بشأن طرائق الدعم الطوعي، بما في ذلك الدعم المالي والعيبي.

٥٩ - وأشارت كوبيا إلى أن إنشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية دون تحديد موارد التمويل يمكن أن يؤدي إلى تحميل الدول أعباء مالية إضافية.

٦٠ - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه يتعين ربط التمويل بآليات التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وأنه ينبغي أيضاً إشراك البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية ومصارف الاستثمار الإقليمية. واقترح أن تهدف العملية المنتظمة إلى تيسير الاستخدام الأمثل للأدوات الموجودة حالياً مثل مرفق البيئة العالمية والتمويل القائم من المنظمات المتعددة الأطراف عوضاً عن إنشاء آليات جديدة لتمويل البحث العلمي وبناء القدرات (انظر الفقرة ١٢). وفي ذلك الصدد، أشار الاتحاد الأوروبي إلى المداولات الجارية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن وضع المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أن العملية المنتظمة ترتبط بخطة التنمية.